

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد

ريم سراج عقيل

232001744

إشراف

د/ عبدالرحيم نادر

2026

قائمة المحتويات

المقدمة	3
أهمية أخلاقيات البحث العلمي	3
الأمانة العلمية	3
النزاهة العلمية	4
الموضوعية	4
السرية	4
الموافقة المستنيرة	5
القضايا الأخلاقية في البحث العلمي	5
الانتحال العلمي	5
تزوير البيانات	5
التحيز في البحث العلمي	6
انتهاك الخصوصية	6
تضارب المصالح	7
القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي	7
التطبيق العملي على موضوع البحث	7
الخاتمة	9
المراجع	10

المقدمة

تشكل أخلاقيات البحث العلمي منظومة من المبادئ والقيم والمعايير التي تنظم سلوك الباحث خلال مراحل البحث المختلفة، بدءاً من تحديد مشكلة الدراسة وصياغة أسئلتها، مروراً بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها. وتهدف هذه المنظومة إلى ضمان النزاهة العلمية والموضوعية والشفافية في إنتاج المعرفة، بما يسهم في تعزيز الثقة بالنتائج البحثية وتحقيق الفائدة العلمية والمجتمعية المرجوة. كما ترتبط أخلاقيات البحث العلمي بحماية حقوق المشاركين في الدراسات البحثية والحفاظ على خصوصيتهم وضمان عدم تعرضهم لأي أضرار نفسية أو اجتماعية أو قانونية نتيجة مشاركتهم في البحث. وفي ظل التوسع الكبير في إنتاج المعرفة العلمية والتطور المتسارع في تقنيات جمع البيانات وتحليلها، برزت الحاجة إلى الالتزام بمعايير أخلاقية واضحة تحكم العملية البحثية وتمنع الممارسات غير المشروعة مثل الانتحال العلمي وتزوير البيانات والتلاعب بالنتائج. ويسهم الالتزام بهذه المعايير في رفع جودة الإنتاج العلمي وتحقيق المصداقية والموثوقية التي تشكل أساساً لتراكم المعرفة وتطور العلوم المختلفة. ويناقش هذا التقرير مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها والمبادئ الأساسية التي تستند إليها، إضافة إلى القضايا الأخلاقية الشائعة والقواعد المنظمة لها، مع تقديم تطبيق عملي يوضح كيفية توظيف هذه المبادئ في تنفيذ الدراسات العلمية بصورة مسؤولة ومهنية (العساف، 2021).

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

ترتبط جودة البحث العلمي ارتباطاً مباشراً بمدى التزام الباحث بالمعايير الأخلاقية المعتمدة في المجتمع الأكاديمي. فالالتزام بالأخلاقيات البحثية يسهم في تعزيز صدق النتائج ودقتها وقابليتها للتحقق وإعادة الاختبار من قبل الباحثين الآخرين، الأمر الذي يدعم موثوقية المعرفة العلمية ويزيد من قيمتها التطبيقية. كما توفر أخلاقيات البحث إطاراً تنظيمياً يضمن احترام حقوق الأفراد المشاركين في الدراسات البحثية من خلال المحافظة على سرية بياناتهم والحصول على موافقتهم المستنيرة قبل المشاركة في الدراسة. ويساعد الالتزام بهذه المبادئ في الحد من الممارسات السلبية مثل التحيز في تفسير النتائج أو التلاعب بالبيانات أو استغلال المشاركين لتحقيق أهداف شخصية أو مؤسسية. كذلك تسهم الأخلاقيات البحثية في تعزيز الثقة بين المؤسسات الأكاديمية والباحثين والمجتمع، حيث ينظر إلى البحث الملتزم بالمعايير الأخلاقية على أنه أكثر مصداقية وقابلية للاعتماد في اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة. ومن هذا المنطلق فإن الأخلاق ليست جانباً مكملاً للعمل البحثي، بل تمثل عنصراً أساسياً لضمان سلامة المنهجية البحثية وصحة النتائج وتحقيق المسؤولية العلمية تجاه المجتمع والمعرفة الإنسانية (عبيدات وآخرون، 2020).

الأمانة العلمية

تمثل الأمانة العلمية أحد أهم المبادئ التي تحكم العمل البحثي، وتشير إلى التزام الباحث بنقل المعلومات والبيانات والنتائج كما هي دون تحريف أو تلاعب أو إخفاء للحقائق. كما تشمل توثيق المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها أثناء إعداد الدراسة، والإشارة إلى جهود الباحثين السابقين بصورة واضحة تحافظ على حقوقهم الفكرية. وتسهم الأمانة العلمية في بناء الثقة بين الباحث والمجتمع العلمي، كما تمنع الوقوع في ممارسات غير أخلاقية مثل الانتحال العلمي أو سرقة الأفكار أو نسب أعمال الآخرين إلى النفس. ويظهر الالتزام بالأمانة العلمية في جميع مراحل البحث، سواء عند جمع البيانات أو تحليلها أو تفسيرها أو عرض نتائجها.

فعندما يحصل الباحث على نتائج لا تتفق مع توقعاته الأولية، فإن الأمانة العلمية تقتضي عرض هذه النتائج كما هي دون محاولة تعديلها أو حذفها. ويمكن توضيح ذلك من خلال مثال افتراضي يتمثل في قيام باحث بدراسة أثر التدريب على أداء الموظفين، ثم اكتشفه أن التدريب لم يؤدِّ إلى تحسن ملموس في الأداء. في هذه الحالة يجب عليه عرض النتائج الحقيقية وتفسيرها علمياً بدلاً من تغيير البيانات لإثبات فرضيته. ويؤدي الالتزام بهذا المبدأ إلى تعزيز مصداقية البحث العلمي وتحقيق الثقة في المعرفة المنتجة من خلاله (العساف، 2021).

النزاهة العلمية

تشير النزاهة العلمية إلى التزام الباحث بالسلوك المهني المسؤول والالتزام بالقيم الأخلاقية أثناء تنفيذ البحث العلمي. ويتضمن هذا المبدأ الصدق في التعامل مع البيانات والنتائج، والشفافية في عرض الإجراءات البحثية، والابتعاد عن أي ممارسات قد تؤدي إلى تضليل القارئ أو التأثير في موضوعية الدراسة. كما تتطلب النزاهة الإفصاح عن أي عوامل قد تؤثر في نتائج البحث، مثل مصادر التمويل أو المصالح الشخصية المرتبطة بالدراسة. وتسهم النزاهة العلمية في حماية سمعة الباحث والمؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها، كما تعزز الثقة في النتائج المنشورة. فعلى سبيل المثال، إذا كان الباحث يجري دراسة لتقييم جودة منتج تابع لشركة تمويل البحث، فإن النزاهة العلمية تفرض عليه الإفصاح عن هذا التمويل للقارئ حتى يتمكن من تقييم النتائج بصورة موضوعية. كما تتطلب النزاهة عدم إخفاء النتائج السلبية أو استبعاد البيانات التي لا تتوافق مع التوقعات المسبقة. ومن خلال الالتزام بهذا المبدأ يمكن تحقيق أعلى مستويات الشفافية والمصداقية في البحث العلمي، مما ينعكس إيجاباً على جودة المعرفة العلمية المنتجة (أبو علام، 2019).

الموضوعية

يقصد بالموضوعية اعتماد الباحث على الأدلة والحقائق العلمية في تفسير الظواهر والنتائج بعيداً عن الميول الشخصية أو الأحكام المسبقة أو التأثيرات الخارجية. ويستلزم هذا المبدأ أن يتعامل الباحث مع البيانات بطريقة محايدة وأن يفسر النتائج استناداً إلى المعطيات الفعلية التي تم الحصول عليها من الدراسة. كما تتطلب الموضوعية استخدام أدوات وأساليب علمية مناسبة لجمع البيانات وتحليلها، بما يحد من احتمالات التحيز أو التأثير الشخصي في النتائج. وتزداد أهمية الموضوعية في البحوث الاجتماعية والإنسانية التي قد تتأثر فيها النتائج بآراء الباحث أو معتقداته الشخصية. ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة تهدف إلى قياس رضا العملاء عن خدمة معينة، حيث يجب على الباحث تحليل آراء المشاركين كما وردت فعلياً دون محاولة توجيه النتائج لخدمة وجهة نظر محددة. ويساعد الالتزام بالموضوعية في زيادة موثوقية النتائج وتحسين قدرتها على تفسير الظواهر العلمية بصورة دقيقة، كما يسهم في تعزيز مكانة البحث العلمي كمصدر موثوق للمعرفة واتخاذ القرار (عبيدات وآخرون، 2020).

السرية

تشير السرية إلى التزام الباحث بحماية المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من المشاركين وعدم الكشف عنها أو استخدامها خارج نطاق البحث دون إذن مسبق. ويرتبط هذا المبدأ بحماية خصوصية الأفراد وضمان عدم تعرضهم لأي أضرار قد تنتج عن

إفشاء معلوماتهم الشخصية أو بياناتهم الحساسة. وتشمل السرية استخدام وسائل آمنة لحفظ البيانات وتخزينها، وعدم إتاحة الوصول إليها إلا للأشخاص المخولين بذلك. كما يمكن للباحث استخدام رموز أو أرقام بدلاً من الأسماء الحقيقية للمشاركين بهدف حماية هويتهم. فعلى سبيل المثال، إذا أجريت دراسة حول الرضا الوظيفي للعاملين في مؤسسة معينة، فإن الإفصاح عن أسماء المشاركين أو آرائهم الفردية قد يعرضهم لمشكلات مهنية أو اجتماعية. ولذلك يلتزم الباحث بالحفاظ على سرية البيانات وعدم استخدامها إلا للأغراض العلمية المحددة مسبقاً. ويعزز الالتزام بالسرية ثقة المشاركين في الباحث ويشجعهم على تقديم معلومات دقيقة وصادقة، مما ينعكس إيجاباً على جودة البيانات ونتائج الدراسة (الشمري، 2021).

الموافقة المستنيرة

تمثل الموافقة المستنيرة أحد المبادئ الأساسية في أخلاقيات البحث العلمي، وتعني حصول الباحث على موافقة المشاركين في الدراسة بعد تزويدهم بجميع المعلومات المتعلقة بالبحث بصورة واضحة ومفهومة. وتشمل هذه المعلومات أهداف الدراسة وإجراءاتها ومدتها والفوائد المتوقعة منها والمخاطر المحتملة وحق المشارك في الانسحاب في أي وقت دون التعرض لأي عقوبات أو آثار سلبية. ويهدف هذا المبدأ إلى احترام استقلالية الأفراد وحقوقهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاركتهم في البحوث العلمية. فعلى سبيل المثال، إذا أراد الباحث إجراء مقابلات مع مجموعة من الموظفين لدراسة بيئة العمل، فإنه يجب أن يوضح لهم طبيعة الدراسة وآلية استخدام البيانات وضمانات السرية قبل الحصول على موافقتهم. كما ينبغي أن تكون الموافقة ناتجة عن إرادة حرة دون أي ضغط أو إكراه. ويسهم الالتزام بالموافقة المستنيرة في حماية حقوق المشاركين وتعزيز الثقة المتبادلة بينهم وبين الباحث، كما يعكس التزام الدراسة بالمعايير الأخلاقية المعتمدة في الأوساط الأكاديمية والبحثية (الزغبى، 2022).

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

الانتحال العلمي

يشير الانتحال العلمي إلى استخدام أفكار أو نصوص أو نتائج أو أعمال الآخرين دون الإشارة إلى مصدرها الحقيقي، مع إظهارها وكأنها من إنتاج الباحث نفسه. وتمثل هذه الممارسة أحد أخطر الانتهاكات الأخلاقية في البحث العلمي لأنها تمس حقوق الملكية الفكرية وتؤثر في مصداقية العمل الأكاديمي. وقد يأخذ الانتحال أشكالاً متعددة، منها النسخ المباشر للنصوص أو إعادة صياغتها دون توثيق أو استخدام الجداول والرسوم البيانية الخاصة بالآخرين دون الإشارة إلى مصادرها. ويمكن تصور حالة يقوم فيها أحد الطلاب بنسخ أجزاء كاملة من دراسة منشورة وإدراجها في بحثه دون توثيق، الأمر الذي يعد مخالفة صريحة للأمانة العلمية. وينتج عن الانتحال فقدان الثقة في الباحث وقد يصل الأمر إلى سحب البحث أو فرض عقوبات أكاديمية وإدارية عليه. لذلك تحرص المؤسسات الأكاديمية على استخدام برامج كشف التشابه للتأكد من أصالة الأعمال العلمية المقدمة (العساف، 2021).

تزوير البيانات

يمثل تزوير البيانات إحدى أخطر الممارسات غير الأخلاقية في البحث العلمي، ويقصد به قيام الباحث باختلاق بيانات أو نتائج غير حقيقية أو تعديل البيانات الفعلية بما يؤدي إلى تغيير النتائج التي توصلت إليها الدراسة. ويحدث التزوير عادة عندما يسعى

الباحث إلى إثبات فرضية معينة أو تحقيق نتائج تتوافق مع توقعاته المسبقة أو مع متطلبات الجهة الممولة للبحث. وتشمل هذه الممارسة حذف بعض البيانات غير الملزمة، أو إضافة بيانات لم يتم جمعها فعلياً، أو التلاعب بالإحصاءات للحصول على دلالات علمية غير صحيحة. ويؤدي تزوير البيانات إلى إنتاج معرفة غير موثوقة يمكن أن تؤثر سلباً في القرارات والسياسات والممارسات المستندة إلى نتائج البحث. فعلى سبيل المثال، إذا قام باحث بدراسة حول فعالية برنامج تدريبي ثم عمد إلى تعديل درجات المشاركين لإظهار تحسن أكبر من الواقع، فإن النتائج النهائية ستصبح مضللة وغير قابلة للاعتماد. كما أن اكتشاف مثل هذه الممارسات ينعكس سلباً على سمعة الباحث والمؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها، وقد يؤدي إلى سحب الدراسات المنشورة أو فرض عقوبات أكاديمية وقانونية. لذلك تشدد المؤسسات العلمية على أهمية الاحتفاظ بالبيانات الأصلية وإتاحتها للمراجعة عند الحاجة، بما يسهم في تعزيز الشفافية وضمان سلامة العملية البحثية (أبو علام، 2019).

التحيز في البحث العلمي

يشير التحيز إلى التأثير غير الموضوعي للعوامل الشخصية أو الفكرية أو المؤسسية في تصميم الدراسة أو جمع البيانات أو تحليل النتائج أو تفسيرها. وقد يظهر التحيز بصورة مقصودة أو غير مقصودة نتيجة تأثر الباحث بخبراته السابقة أو معتقداته الشخصية أو توقعاته المسبقة بشأن نتائج الدراسة. كما يمكن أن ينشأ التحيز من اختيار عينة غير ممثلة للمجتمع الأصلي أو استخدام أدوات قياس غير مناسبة أو تفسير النتائج بطريقة انتقائية. ويؤثر التحيز بشكل مباشر في دقة النتائج وموثوقيتها، مما يقلل من القيمة العلمية للدراسة ويضعف إمكانية تعميم نتائجها. ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة تهدف إلى قياس رضا العملاء عن خدمة معينة، حيث يقوم الباحث باختيار المشاركين الذين يتوقع منهم إعطاء آراء إيجابية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج غير دقيقة لا تعكس الواقع الفعلي. وللمحد من التحيز يحرص الباحثون على استخدام أساليب علمية موضوعية في اختيار العينات وتصميم أدوات البحث وتحليل البيانات، بالإضافة إلى مراجعة الإجراءات البحثية بصورة مستمرة لضمان تحقيق أعلى درجات الحياد العلمي (عبيدات وآخرون، 2020).

انتهاك الخصوصية

يرتبط انتهاك الخصوصية بالكشف عن المعلومات الشخصية أو الحساسة الخاصة بالمشاركين في البحث دون موافقتهم أو دون وجود مبرر علمي أو قانوني لذلك. وتشكل الخصوصية أحد الحقوق الأساسية التي يجب احترامها أثناء تنفيذ الدراسات العلمية، خصوصاً في البحوث التي تتناول موضوعات شخصية أو اجتماعية أو صحية. وقد يحدث انتهاك الخصوصية من خلال نشر أسماء المشاركين أو معلوماتهم الشخصية أو إتاحة البيانات لأطراف غير مخولة بالاطلاع عليها. كما قد يحدث نتيجة ضعف الإجراءات الأمنية الخاصة بحفظ البيانات أو سوء استخدام المعلومات التي تم جمعها لأغراض البحث. ويمكن تصور دراسة تتناول المشكلات النفسية لدى العاملين في مؤسسة معينة، حيث يؤدي الكشف عن هوية المشاركين إلى تعرضهم لمشكلات مهنية أو اجتماعية. ولهذا السبب تلتزم البحوث العلمية الحديثة باتخاذ تدابير صارمة لحماية خصوصية المشاركين، مثل تشفير البيانات واستخدام الأرقام أو الرموز بدلاً من الأسماء الحقيقية، وعدم الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية إلا للمدة اللازمة لإنجاز الدراسة. ويسهم احترام الخصوصية في تعزيز ثقة المشاركين بالباحثين ويشجعهم على تقديم معلومات دقيقة وصادقة تخدم أهداف البحث العلمي (الشمري، 2021).

تضارب المصالح

يقصد بتضارب المصالح وجود عوامل أو مصالح شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر في موضوعية الباحث أو في قراراته البحثية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولا يعني وجود تضارب المصالح بالضرورة حدوث سلوك غير أخلاقي، إلا أن عدم الإفصاح عنه قد يؤدي إلى التشكيك في نزاهة الدراسة ونتائجها. ويظهر تضارب المصالح في العديد من الحالات، مثل تمويل الشركات للأبحاث المتعلقة بمنتجاتها أو وجود علاقة وظيفية أو مالية بين الباحث والجهة محل الدراسة. فعلى سبيل المثال، إذا أجرى باحث دراسة لتقييم جودة خدمة تقدمها مؤسسة يعمل بها، فقد يتأثر حكمه العلمي بصورة واعية أو غير واعية بسبب ارتباطه المهني بهذه المؤسسة. ولذلك تتطلب المعايير الأخلاقية الإفصاح الكامل عن أي مصالح محتملة قد تؤثر في البحث، بما يسمح للقراء والمراجعين بتقييم النتائج بصورة أكثر شفافية. ويسهم الإفصاح عن تضارب المصالح في تعزيز الثقة بالمرجات العلمية ويؤكد التزام الباحث بقيم النزاهة والشفافية والمسؤولية الأكاديمية (الزغبى، 2022).

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

تخضع البحوث العلمية لمجموعة من القواعد واللوائح التي تهدف إلى ضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية وحماية حقوق المشاركين والحفاظ على نزاهة العملية البحثية. ومن أبرز هذه الجهات لجان أخلاقيات البحث العلمي أو ما يعرف بلجان المراجعة المؤسسية (IRB)، والتي تتولى مراجعة المقترحات البحثية قبل تنفيذها للتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية المعتمدة. وتقوم هذه اللجان بتقييم المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المشاركون، والتأكد من وجود إجراءات مناسبة للحصول على الموافقة المستنيرة، وضمان الحفاظ على سرية البيانات وحماية الخصوصية. كما تعمل على تحقيق التوازن بين الفوائد العلمية المتوقعة من الدراسة والمخاطر المحتملة المرتبطة بها.

إلى جانب ذلك، توفر الأدلة والمعايير الدولية إطاراً مرجعياً يساعد الباحثين على الالتزام بالممارسات العلمية السليمة. ومن بين هذه المعايير دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) الذي يحدد قواعد توثيق المصادر والمراجع ويعزز احترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية. كما تسهم هذه الأدلة في توحيد الإجراءات البحثية وتسهيل مراجعة الدراسات وتقييمها وفق أسس علمية واضحة. وتكمن أهمية هذه اللوائح في الحد من الانتهاكات الأخلاقية وتعزيز جودة البحوث المنشورة وضمان مصداقية نتائجها. كذلك تساعد في بناء ثقافة بحثية قائمة على النزاهة والمسؤولية واحترام حقوق الأفراد والمجتمعات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تطور المعرفة العلمية وخدمة التنمية المجتمعية (العساف، 2021).

التطبيق العملي على موضوع البحث

يُطبق هذا الجزء مبادئ أخلاقيات البحث العلمي على دراسة بعنوان "أثر الوعي بالعلامة التجارية على رضا العملاء: دراسة حالة على عملاء زارا بمدينة جدة". ويهدف البحث إلى قياس مدى تأثير معرفة العملاء بعلامة زارا التجارية وقدرتهم على تمييزها واستحضارها بين العلامات المنافسة على مستوى الرضا العام عن المنتجات والخدمات المقدمة. ويُعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة في مجال التسويق وإدارة العلامات التجارية، نظراً للدور الذي يؤديه الوعي بالعلامة التجارية في تشكيل

الاتجاهات الشرائية وتعزيز ولاء العملاء. ولضمان تنفيذ الدراسة بصورة أخلاقية وسليمة علمياً، يجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأخلاقية خلال جميع مراحل البحث، بدءاً من تصميم الدراسة وحتى نشر النتائج النهائية (عبيدات وآخرون، 2020). في مرحلة جمع البيانات، يتم إعداد استبانة علمية موجهة إلى عملاء زارا في مدينة جدة، تتضمن أسئلة تتعلق بدرجة معرفتهم بالعلامة التجارية، ومصادر تعرفهم عليها، وتقييمهم لجودة المنتجات، ومستوى رضاهم عن تجربة التسوق. وقبل توزيع الاستبانة، يتم تزويد المشاركين بنموذج موافقة مستنيرة يوضح أهداف الدراسة وطبيعة المشاركة ومدتها والجهة المنفذة للبحث. كما يتم توضيح أن المشاركة اختيارية بالكامل وأن للمشارك الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي التزام أو ضرر. ويسهم هذا الإجراء في احترام استقلالية الأفراد وضمان مشاركتهم بناءً على فهم كامل لطبيعة الدراسة وأهدافها، وهو ما يتوافق مع المعايير الأخلاقية المعتمدة في البحوث التسويقية والاجتماعية (أبو علام، 2019).

وفيما يتعلق بمبدأ السرية، يلتزم الباحث بعدم جمع أي معلومات شخصية يمكن أن تؤدي إلى التعرف المباشر على المشاركين، مثل أرقام الهوية أو أرقام الهواتف أو العناوين الشخصية. كما يتم تخصيص رمز رقمي لكل استبانة بدلاً من استخدام أسماء المشاركين، وتخزين البيانات في ملفات إلكترونية محمية بكلمات مرور لمنع الوصول غير المصرح به إليها. وتكتسب السرية أهمية خاصة في هذه الدراسة لأن بعض العملاء قد يعبرون عن آراء نقدية تجاه المنتجات أو الأسعار أو الخدمات، الأمر الذي قد يجعلهم مترددين في تقديم إجاباتهم الحقيقية إذا لم يشعروا بالأمان والخصوصية. ويساعد الالتزام بهذا المبدأ في الحصول على بيانات أكثر دقة وموضوعية، مما ينعكس إيجاباً على جودة النتائج النهائية للدراسة (الشمري، 2021).

أما فيما يخص الأمانة العلمية، فيلتزم الباحث بعرض البيانات والنتائج كما تم الحصول عليها من الميدان دون تعديل أو حذف أو تحريف. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت النتائج أن نسبة من العملاء تمتلك وعياً مرتفعاً بعلامة زارا التجارية ولكنها غير راضية عن الأسعار أو جودة بعض المنتجات، فإن الأمانة العلمية تقتضي عرض هذه النتائج كما هي دون محاولة إخفائها أو التركيز فقط على الجوانب الإيجابية. كما يلتزم الباحث بتوثيق جميع الدراسات السابقة والمراجع المستخدمة في الإطار النظري وفق أسلوب التوثيق العلمي المعتمد، بما يحفظ الحقوق الفكرية للباحثين السابقين ويمنع الوقوع في الانتحال العلمي. ويسهم هذا الالتزام في تعزيز موثوقية الدراسة وزيادة الثقة في نتائجها لدى القراء والباحثين الآخرين (العساف، 2021).

وتتطلب الموضوعية أن يتعامل الباحث مع البيانات بصورة محايدة بعيداً عن التوقعات الشخصية أو الانطباعات المسبقة تجاه العلامة التجارية. فعلى الرغم من الانتشار الواسع لعلامة زارا وامتلاكها قاعدة كبيرة من العملاء، إلا أن الباحث يجب أن يفسر النتائج وفق ما تكشفه البيانات الفعلية فقط. فإذا أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين الوعي بالعلامة التجارية ورضا العملاء، يتم عرض هذه العلاقة وتحليلها استناداً إلى المؤشرات الإحصائية. أما إذا كانت العلاقة ضعيفة أو متوسطة، فيجب أيضاً عرضها كما هي دون محاولة تضخيم النتائج أو تأويلها بما يخدم فرضيات الدراسة. وتساعد الموضوعية في إنتاج نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تطوير الاستراتيجيات التسويقية واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالعلامة التجارية (الزغبى، 2022).

كما ينبغي مراعاة المخاطر الأخلاقية المحتملة المرتبطة بالدراسة. ومن أبرز هذه المخاطر احتمال شعور بعض المشاركين بأن إجاباتهم قد تستخدم لأغراض تجارية أو تسويقية خارج نطاق البحث العلمي. ولمعالجة ذلك يتم التأكيد بصورة واضحة على أن البيانات ستستخدم حصراً لأغراض أكاديمية وبحثية ولن يتم مشاركتها مع أي جهة تجارية أو طرف ثالث. كذلك يتم توضيح أن نتائج الدراسة ستعرض بصورة إجمالية وإحصائية دون الإشارة إلى أي مشارك بشكل فردي. كما يلتزم الباحث بالإفصاح عن

أي علاقة مهنية أو مالية قد تربطه بالعلامة التجارية محل الدراسة لتجنب تضارب المصالح وضمان الشفافية الكاملة في تنفيذ البحث وتحليل نتائجه (أبو علام، 2019).

ومن خلال هذا التطبيق العملي يتضح أن أخلاقيات البحث العلمي تشكل جزءاً أساسياً من نجاح الدراسات التسويقية المتعلقة بالعلامات التجارية. فالالتزام بالموافقة المستنيرة والسرية والأمانة العلمية والموضوعية يسهم في توفير بيانات دقيقة وموثوقة تساعد على فهم العلاقة بين الوعي بالعلامة التجارية ورضا العملاء بصورة علمية سليمة. كما يعزز هذا الالتزام ثقة المشاركين في الباحث ويدعم مصداقية النتائج التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الأداء التسويقي وتحسين تجربة العملاء وتعزيز القيمة السوقية للعلامة التجارية على المدى الطويل (عبيدات وآخرون، 2020).

الخاتمة

أوضح التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي تشكل إطاراً أساسياً يحكم جميع مراحل العملية البحثية ويضمن إنتاج معرفة علمية موثوقة وقابلة للاعتماد. كما تبين أن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية مثل الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة يسهم في تعزيز جودة البحوث وتحقيق الثقة بين الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع. وأظهرت المناقشة أن العديد من المشكلات الأخلاقية، مثل الانتحال العلمي وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح، يمكن أن تؤثر بصورة سلبية في مصداقية البحث العلمي إذا لم تتم معالجتها وفق معايير واضحة ومنظمة.

كما بين التطبيق العملي أهمية توظيف المبادئ الأخلاقية بصورة واقعية عند تصميم الدراسات وجمع البيانات وتحليلها ونشر نتائجها، حيث يسهم ذلك في حماية حقوق المشاركين وضمان سلامة الإجراءات البحثية وتحقيق أهداف الدراسة بصورة مسؤولة. ومن ثم فإن تعزيز الوعي بأخلاقيات البحث العلمي وتطبيقها بشكل مستمر يمثل ضرورة أكاديمية ومهنية تسهم في تطوير المعرفة العلمية وخدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي على الباحثين والمؤسسات التعليمية مواصلة دعم ثقافة النزاهة والشفافية والالتزام الأخلاقي في جميع الأنشطة البحثية المستقبلية (العساف، 2021).

المراجع

- العساف، صالح بن حمد. (2021). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: دار الزهراء.
- أبو علام، رجاء محمود. (2019). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- عبيدات، ذوقان، عبد الحق كايد، وعدس، عبد الرحمن. (2020). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر.
- الشمري، محمد بن فهد. (2021). أخلاقيات البحث العلمي وضوابطه التطبيقية. الرياض: مكتبة الرشد.
- الزغبي، أحمد محمد. (2022). أصول البحث العلمي وأخلاقياته. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.